النزاع وتغيير المناخ وتأثيرهما المتبادل على عدم التكافؤ بين الجنسين في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
بيروت، 2016

16-00243
المحتويات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
</tr>
</tbody>
</table>

قائمة الأشكال

<table>
<thead>
<tr>
<th>الشكل</th>
<th>الأثر المتبادل للنزاع وتغيير المناخ على عدم التكافؤ القائم أصلا بين الجنسين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2</td>
<td>التغيرات في درجة الحرارة ومنسوب هطول الأمطار، 1986-2011</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>توفر المياه في البلدان العربية</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>عمالقة المرأة في الزراعة في بلدان عربية مختارة متأثرة بالنزاعات</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>مجموع نقاط بعض البلدان العربية وفقا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، 2015</td>
</tr>
</tbody>
</table>
لخليط المناخ تأثير مباشر وغير مباشر على رفاه الأشخاص. لا يقتصر أثره على البيئة بل يطال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويهدد الأمن البشري ويزعزع فرادة الأشخاص على ضمان سبلعيش مستدامة. تتأثر فئات سكانية محددة مثل الأطفال والنساء بتغيير المناخ وتتصاعد بعقبات جسيمة عندما تسعى إلى الحصول على الأصول والموارد التي تسمح لها بالتكيف ضغوط تغيير المناخ.

ويضيف علامة تغيير المناخ عندما يترافق مع تداعيات النزاع المتعددة، إذ يهدد سبل العيش ويفاقم انعدام الأمن البشري والطبيعة والثروة، ويزيد الحوادث الداخلية والخارجية، والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية الشديدة. في حين مسببات النزاع والاستغلال السياسي، إذ تتزايد الأطراف المتحاربة أحيانا على الموارد الطبيعية، ما يفاقم ذلك دوره ضغوط تغيير المناخ. كما يمكن أن يساهم كل من انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما ارتفاع الأسعار وعدم توفير المنتجات، وتراعي إمكانية استمرار الإنتاج الزراعي وإمكانية الحصول على الموارد الطبيعية في تجذير الانخراطات. ومثال على ذلك النزاع في دارفور، الذي أطلقته الأمم المتحدة عليه تسمية "النزاع الأول الناجم عن تغيير المناخ" لأنه انطلق بسبب ندرة المياه.

اليوم، تشهد المنطقة العربية في أن معايا نزاعاً شديداً ومخاطر بيئية يفاقمها تغيير المناخ. ولذين العاملين المتتاليين تأثر على الأنظمة الزراعية والأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الأراضي وتوفير الموارد المائية واستخدامها. ويشع ذلك على تشرذم السكان ويزيد من خطر الحرب الأهلية. هناك مشكلة ثالثة وشاملة في المنطقة وهي عدم المساواة بين الجنسين، فتداعيات النزاع وتغيير المناخ أدى على النساء وتفاقم عدم التكافؤ بين الجنسين الظلم أصلا. وفي أوقات الحرب، تصبح المرأة عامة معلقة لأسرتها غير أنها تتصاعد بعمق في سعيها للحصول على الموارد والآليات التكيف.

تظهر هذه الورقة كيف تفاقم التداعيات المتبدلة لتغيير المناخ والنزاع على المرأة عدم التكافؤ بين الجنسين الذي يشوب أصلية المجتمع العربي (الشكل 1). كما تنشر الورقة مجموعة من التوصيات السياسية بغية التصدي لهذه المسألة المعقدة.
تغيّر المناخ والنزاعات والنموذج الاجتماعي: ديناميات معقدة

شهدت المنطقة العربية طيلة العقود الثلاثة الماضية ظواهر مناخية شرّت أثرت على خمسين مليون نسمة وتسببت بآثار اقتصادية فادحة. ومن المحتمل أن يتدور الوضع أكثر في القرن القادم في ظل ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض سلبي لمعدل الأمطار (الشكل 2). وعلى الرغم من أن معدلات الحرارة وارتفاع درجات الحرارة وتصور وتفاقم مناطق تضررت، فإن ذلك ينتج عن تفاعلات مشتركة في المنطقة تشكل فيها الأنشطة الزراعية 40 في المائة من الوظائف. ويتградد تغير المناخ، وفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام 2012، دخل الأسرة المعيشية بنسبة تتراوح بين 7 في المائة في تونس و24 في المائة في اليمن.

كما أظهرت دراسات أجريت على العلاقة القائمة بين ارتفاع درجات الحرارة ووقوع النزاعات أن ارتفاع درجة الحرارة بنسبة 1 في المائة يفضل إلى زيادة مخاطر الحرب الأهلية بنسبة 4.5 في المائة.


الشكل 2 - التغيّرات في درجة الحرارة ومنسوب هطول الأمطار، 1962-2011

الشكل 4 - مقارنة مع التوقعات الأرجلية الأساسية الممتدة من 1980 إلى 2050 لمسار التركيز المتزمن 4.5 ومسار التركيز المتزمن 8.5 ومسار التركيز المتزمن 8.5

يُظهر السيناريوهان تراجعا في معدل التساقطات الشهرية يتجاوز ما بين 8 و10 ملم في المناطق الساحلية الممتدة في النطاق، لا سيما في حوض جبال الأطلس غرباً، وفي الحوض الأعلى لنهر دجلة والفرات شرقاً.

تظهر التغيّرات العامة في درجات الحرارة، في نهاية القرن، ارتفاعاً يتجاوز ما بين 3 و5 درجات مئوية بالنسبة لمسار التركيز المتزمن 4.5، وبين درجتين و5 درجات مئوية بالنسبة لمسار التركيز المتزمن 8.5. ومناطق التي تسجل معدل الارتفاع الأعلى هي في الصحراء الكبرى شمالى وشرق أفريقيا، بما في ذلك المغرب وموريتانيا.

ويتجلّى الارتفاع في درجات الحرارة بوضوح أكثر مع حلول نهاية القرن، والجدير بالذكر أن إشارات ارتفاع درجات الحرارة على طول الشواطئ العربية في اليمن والملكة العربية السعودية في إطار مسار التركيز المتزمن 8.5 أقوى من تلك المسجلة في سياق مسار التركيز المتزمن 4.5 بمقارنة مع باقي أنحاء شبه الجزيرة العربية.

المصدر: الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، المبادرة الإقليمية لتقييم آثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، التوقعات المناخية وتفسيرات الظواهر المناخية المتطرفة في المنطقة العربية (بيروت، 2015)، ص 5.7.

لقد أظهرت أمثلة في المنطقة كيف يمكن أن يثير تغيّر المناخ ولو جزئياً اضطرابات ونزاعات سياسية. في عامي 2006 و2011 أدت موجات الجفاف التي شهدتها الجمهورية العربية السورية إلى تشرد عدد كبير من السكان داخلياً ونزوحهم إلى المدن مدركين وراءهم شبكاتهم الاجتماعية ومصادر رزقهم الرئيسية. وقد أدت هذه التدفقات إضافة إلى تدفق اللاجئين العرب إلى الجمهورية العربية السورية إلى أعقاب الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في عام 2003 إلى زيادة الكفاءة السكانية وأثرت على توزيع الموارد. إذا، كان الضغط المناخي في الجمهورية العربية السورية عامل في زعزعة العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة و"عز حركة المعارضة". ولعب ذلك الخرق للعقد الاجتماعي في بلدان مثل مصر أو ليبيا أو تونس دوراً رئيسيًا في اعتبار الدولة أنها أخفقت في توفير الحقوق الاجتماعية والحرية والعدالة.

هددت ندرة المياه الاستقرار وأثرت على رفاه السكان في ليبيا واليمن. فمن أبرز التحديات التي تواجهها ليبيا هي ندرة المياه وإدارتها خاصة أن نسبة الأرضي القابلة فيها تبلغ 93 في المائة. وفي اليمن، أعاد النزاع إمكانية حصول 20 مليون نسمة على المياه النظيفة، وأُدَّى الاستياءات حول المياه بحجة حوالي 4000 نسمة في السن10 وتزايد صعوبة توفير المياه إلى الأسرة. فالسماوات والأفيونيات اللوتي تقليلًا يتحمل المسؤولية تأميم المياه للطبخ والغسيل، يضمن أربع إلى خمس ساعات في جمع المياه10. حتى أن الفتيات يرغبن أحيانًا في التربص من المدرسة، ما يؤثر سلبًا على تحصيلهم العلمي، كما يجازفون بحياتهم في سبيل تأمين المياه.

وفي بعض الأحيان، تتقاطع مضاعفات تغيير المناخ مع ديناميات العولمة والتجارة الدولية، فتؤثر على توفر بعض السلالم الأساسية وتثير الاضطرابات المدنية. فمثلًا، المنطقة العربية غير قادرة على إنتاج كمية القمح اللازمة للاستهلاك وليس لديها خيار آخر سوى استيراد القمح بالأเนات السائدة في السوق11. وهذا ما يعتبره أهل الأسعار في السوق غير متوقعة ويمكن أن يحدث توترًا اجتماعياً. فقد شهدت مصر التي تحقق المرتبة الأولى من بين البلدان المستوردة للقمح في العالم، زيادة في السعر الشعبي ضد الحكومة في عامي 2010 و2011 نتيجة الرتفاع الكبير في الأسعار (أرجع سعر القمح بقدر ضعيفين والخبز بثلاثة أضعاف). وجاءت هذه الزيادة في الأسعار نتيجة ارتفاع غالبى على القمح في الصين إذ كتبها عبقر مواجات الجفاف والمواصفات الرملية الشديدة التي شهدتها في فصل الشتاء في عامي 2010 و2011. وكان لاختلاف السوق الناجم عن أثر خطر على المرأة نظراً لإمكانية تعرضها للمخاطر وصعوبة حصولها على هذه المنتجات ومشاركتها القوية في الفوار العاملة الزراعية.

وإلاً، الآثار المتداخلة لتغيير المناخ والنزاع محددة فيما يتعلق بالنساء. إذ تفاقم معابير النوع الاجتماعي القائمة الضغوط البيئية وأثر النزاع، لأن المرأة لا تعود قادرة على ضمان أنموته الشخصي والغذائي وسُم العيش اللائق وفي الوقت نفسه تنجذب الإقصاء الاجتماعي لها ولأسرتها. والبلدان العربية تابعة بين البلدان الأسوأ أداء حسب المؤتمر الجنسي بيني12 الذي وضعه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في عام 2013. ووفقًا لهذا المؤتمر، تميز ليбан بالفضل الأداء (محتل المرتبة الثانية والأربعين من أصل أثنيين وسبعين بلدًا)، في حين كان اليمن الأسوأ (احتل المرتبة الحادية والسبعين)13.

يجد افتقار المرأة للموارد وسُم العيش وتدني مشاركتها في صنع القرارات من قدراتها على التكيف مع أثر تغيير المناخ والخفيف منها في حالات النزاعات، خاصة في المناطق النائية والريفية. ويعكس الظروف العصيبة التي


يفضّلها النزاع تضطر المرأة إلى تولي الجزء الأكبر من العمل المنتج بالإضافة إلى دورها التقليدي في العمل الإنجابي، فتصبح مسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية والعناية بالأرض والماشية. ومن الواضح أن المرأة في حالة النزاع تواجه تحديات أكبر في تأمين سبل عيشها. كما يمكن أن تسبب تغيير المناخ انخفاض في الإنتاجية ويمنع المرأة من تأمين دخل للعائلاتها ويرغمها على إيجاد أنشطة جديدة للدخل خارج المنزل. وأخيراً، تفرض القوانين التمييزية المتعلقة بالممتلكات وملكية الأراضي والمراث على المرأة، وتردّد من الصعوبات التي تواجهها في الحصول على الموارد. ومع أن المرأة تضطّل بدور فاعل في استعمال الموارد وتوزيعها وإدارتها داخلًا، فإن تزايد الممارسات الثقافية والاجتماعية في المنطقة العربية تعرّض سبلة الدكر على الموارد وعلى ملكيتها. تُظهر البيانات أن من شأن ردم الفجوة القائمة حالياً بين الجنسين في الزراعة أن يسهم في زيادة الإنتاجية وخفض نقص النغمة.15

وتنزّل تدفقات الهجرة الناجمة عن النزاع نتيجة لتدهور الموارد والحاجة إلى تأمين سبل العيش. فعلى جانب الخطر الذي تفرضه الحرب، ساهمت موجات الهجرات وعدد نظام سقوط الأمطار وتعب الأراضي الزراعية إلى حد كبير في ارتحال السكان من الريف إلى المدن. ولما أن الرجال هم من يهاجرون عادة، تصبح المرأة مтяلّة لأسرتها في ظروف حُطرة تكثر فيها المخاطر البيئيّة والأمنية.

الأبعاد الجنسانية لتغيّر المناخ في حالات النزاع

بُنّت المنطقة العربية جهودًا حديثة للتكيّف مع أثار تغيّر المناخ، ولا سيما من خلال التشجيع على استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وسُعت بلدان مثل تونس وفلسطين والمغرب إلى تحسين إمكانات الطاقة الشمسية واستخدامها في الدفعة المنزلية، وتزايد محطات توليد الطاقة الضخمة في كل من تونس والجزائر ومصر والمغرب. كما انتشرت نموذج استخدام تطبيقات أخرى للطاقة المتجددة. فعلى سبيلٍ، شجعت مصر على استخدام الغاز الطبيعي المضغوط لأغراض النقل. وكانت الإمارات العربية المتحدة أيضًا في طليعة البلدان التي أطلقَت مبادرات بيئية عالمية، فقد استضافت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وهي بصدّد تشجيع إحدى المدن الأولى الخالية من انبعاثات الكربون في العالم، في مدينة مصدر في أبو ظبي.

وعندما تنتظى استراتيجيات الاستجابة على التعبير في تأثيرات تغيّر المناخ على الجنسين يصبح كل من التكيف والتكيّف من الأثار غير فعال. وينصّب هذا التحدي في حالات النزاع والأوضاع الإنسانية حيث تتأثر المرأة أكثر من غيرها بعوامل تغيّر المناخ بسبب التمييز بين الجنسين والفجوات القائمة أصلاً في إمكانية الحصول على الموارد. وكما تشير أعلاه، تساهم هذه التناقضات في تبريد الأدوار بين الجنسين. من هنا تواجه المرأة صعوبة كبيرة في إيجاد استراتيجيات تكيّف لمواجهة الأثر المتراكم للازدادات وتغيّر المناخ. وينبغي أن تتمّ أية استراتيجية تتمّي إلى التكيّف مع أثار تغيّر المناخ والتكيّف منها بتحليل على أساس النوع الاجتماعي. كما ينبغي إشراك المرأة بكامل في إعداد وتقييم ورصد وتقييم استراتيجيات التكيّف مع أثار تغيّر المناخ والتكيّف منها وتحسين إمكانية الحصول على الموارد.
ألف - الاختلافات بين الجنسين في التكيف مع تغيير المناخ

تشكل عملية التكيف مع تغيير المناخ من مجموعة من الاستجابات أو التدابير الموجهة إلى تزويد الأسر المعيشية بالأدوات اللازمة للتخفيف من الأثار الضارة لتفاقم المناخ، وفي المقابل ضمان استقامة السكان من أي فرصة تنمية عن تغيير المناخ16. وفي حالات النزاع بشكل خاص، تواجه النساء صعوبات للتكييف مع تغيير المناخ، أو لا لأنهن من بين أشد الفئات السكانية قروًا في أوقات النزاع، وثانيا لأنهن يمثلن أكتر فئة سكانية تقف في الاستقلال الاجتماعي في البلدان الفقيرة التي هي الأشد تأثرا بتغيير المناخ17. إذ تتعلق مرأة الأفراد من عواقب تغيير المناخ التي في أحيان كثيرة تتفاقم بسبب النزاع من مثل انخفاض المصالح وتزايد اعداد الأمين الغذاني. ولهذا تستطيع المرأة أن تستفيد من تدابير التكيف التي هي بحاجة إليها مثل زيادة إمكانية حصولها على التكنولوجيا والآلات والآلات.

باء - الاختلافات بين الجنسين في التكيف من تغيير المناخ

تهدف استراتيجيات التكيف من آثار تغيير المناخ إلى الحد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، وقد لا يراعي بوضوح الاختلاف بين الجنسين إلا أنها في الواقع ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمناخ والاستهلاكية للفرد والأسرة، مما يجعلها مرتبطًا في الوعي الاجتماعي في الأسرة المعيشية. وللأسف، نادرًا ما تُعتبر الأولوية إلى التكيف من آثار تغيير المناخ في أوقات النزاع، وفي أحيان كثيرة يُعتبر من وجهة نظر المرأة في صنع القرارات البيئية على الرغم من أنها كانت على الدوم تضطلع بدور هام في إدارة الموارد البيئية. وعند تبني مشاركة المرأة في صياغة استراتيجيات التكيف من آثار تغيير المناخ وفي صنع القرارات البيئية وعند جمع البيانات المتعلقة بالمناخ والاستهلاكية بانتظام الحد من انبعاثات الكربون في المنطقة العربية18.

جيم- الاختلافات بين الجنسين في إمكانية الحصول على الموارد

تؤدي القوانين التمييزية والمعايير الاجتماعية المتجذرة في المنطقة العربية إلى الحد من إمكانية حصول المرأة على الموارد ومن سيطرتها عليها، وتعطي الأفضلية للرجل في ملكية الأصول. ويحوّل هذا الحرم على أن تحد المرأة استراتيجيات تكيف تبعتها للانتقل على تأثيرات تغيير المناخ على توفير الأراضي واستغلالها، وبالتالي ضمن الدخول والتدابير الأخرى. ويحتاج الفريد إلى تحيز دوّن حصول المرأة على الموارد والسياستها منها عن جراء النزاعات التي قد تضررها إلى تصفية أي أصول تملكها للإحاطة بالأراضي. وتستقر هذه الحالات، تصبح المرأة أكثر عرضة للتلف والتدابير الطارئة للكوارث الطبيعة الناجمة عن تغيير المناخ، عندما لا يكون في حالة المرأة أصول تستخدمها كضمانات لسداد الديون. وتصبح فرص حصولها على التوفر محدودة، كما هو الحال في العراق والسودان واليمن حاليا19. ويسهم تغيير المناخ في توسيع الفجوات بين الجنسين من حيث الحصول على الماشية والأسماد والمعدات والموارد البشرية والتعليم وغير ذلك.

---


---


---
من الموارد المؤسسة. ويؤثر تغيير المناخ بوحدة نضاج المزارع الأسرية التي تديرها المرأة لصغر حجم هذه الموارد وانخفاض عدد أفراد الأسرة البالغين الذين بإمكانهم العمل فيها. كما تعاني هذه الأسر المعيشية من الفقر والشيوع لأن اضطراب المرأة للقيام بالكثير من الأعمال غير المدفوعة الأجر يقلل من الوقت الذي يمكن أن تخصصه للقيام بنشاط مدرية الأجر.

الموارد البيئية المهمة نتيجة النزاع وتاثيره على المرأة

يمكن أن يكون تغيير المناخ أحد أسباب النزاعات التي يدورها الموارد البيئية للخطر، وتتأثر المرأة خاصة بتداعيات هائلة في العوائد. وعلي ذلك في المنطقة العربية حالة النزاعات حول المياه في اليمن. كما ازداد انتشار الأراضي بسبب انعدام الأمن الغذائي في العراق والسعودية واليمن. وتؤثر النزاعات على توفير الموارد والقدرة على خوض العواصف ونهب المياه التي هي ضرورية لتبسيط الاحتياجات الأساسية. كما أن النزاع هو السبب الرئيسي وراء النزوح الداخلي والخارجي الذي يشتد بالضغوط المفروضة على الموارد الطبيعية ويزيد الطلب عليها.

الف. الأراضي

وهناك الأثر الحاسم النزاع على الموارد البيئية هو إعاقة إمكانية حصول المرأة على الأراضي. فالراضي هي الأساس لإدامة الإنتاج الغذائي وضمان الغذاء لجميع أفراد الأسرة المعشبة. ومن الضروري أيضاً ضمان الحصول على موارد أخرى مثل المحاصيل الزراعية والمنتجات الحرجية غير الخشبية والفلزات والمعدن. ويمكن أن تضمن ملكية الأرضية حصول المرأة على الأراضي والقروض، ومن ثم تحول الوقت بما في ذلك الزيادة والنوعية بين الجنسين، يحتل كل من الرياح والكهرباء أعلى مرتبة في المؤشر المعتمد في مجال حقوق المرأة. وفقًا لمؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، يحتل تحت حقوق المرأة في الأراضي. وتسجل سائر البلدان العربية كلها 0.5 نقطة وفقًا لمؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. فمنذ أن حقوق المرأة في الأراضي، واستعمالها والساحة والسيطرة عليها، في حين يحتل السودان أدنى مرتبة إذ ليس لديه أي قوانين تضم حاصل المرأة في الأراضي. وتشكل سائر البلدان العربية كلها 0.5 نقطة وفقًا لمؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. ومنذ أن حقوق المرأة في الأراضي، واستعمالها وحلفها، ولكنها لا تطبق عمليًا في العديد من الحالات نظرا لانتشار القواعد العرقية أو التقليدية أو الدينية التي تتميز ضد المرأة.

---

.CCAFS and FAO, Training Guide: Gender and Climate Change Research in Agriculture, p. 9


ويشير الصفر إلى الحقوق المتاحة في ملكية الأرضية؛ ويشير 0.5 إلى الحقوق المتاحة في ملكية الأرضية والتي لا تطبق عمليًا نظرًا لانتشار المعايير الدينية والتقليدية التي تتميز ضد المرأة. ويشير 1 إلى القواعد التي تتميز وحيدة ضد المرأة من حيث الحصول على الأرضية.

وتشير التقديرات إلى أن المرأة تملك أقل من نسبة 5 في المائة من الأصول في المنطقة العربية، إلا أنها ترأس 40 في المائة من الأسر المعيشية في حالات النزاع. بما أن المرأة تفتقر إلى إمكانية الحصول على الأرضي في حالات النزاع، فهي أكثر عرضة للوقوع في بضائع القفر وترك منزلها قسراً سرعًا وراء سبيل جديدة لكسب الرق.
وينطبق هذا الواقع خاصة على الشباوات والمطلقات والأرامل والعازبات اللواتي يتعرضن لسوء التغذية والمرض والفرق لأن الحصول على الأرضي يمكنه من الحصول على مزيد من الموارد. كما تؤثر هذه العوائق على الأطفال وغيرهم من أفراد الأسرة، لأن المرأة تضمن تغذية أفضل لأطفالها عندما تقرر بنفسها ما تزيد إطعامهم.

باء- المياه

المنطقة العربية هي أكثر مناطق العالم ندرة في المياه، حيث تتدرج سبعة بلدان عربية على قائمة البلدان العشرة التي تواجه أعلى نسبة في المياه على صعيد العالم. وترصد ندرة المياه على الديناميات السكانية إذ تحق نفقات الهجرة، وتهدد سبيل المعيشة وتترك تداعيات سلبية على الصحة. ويبين الشكل 3 أن نصيب الفرد من المياه المتاحة في حوالي ثمانية عشر بلدًا عربيًا بلغ أقل من ألف متر مكعب في السنة في عام 2014، ما يمثل خط الفقر للمياه. كما يبلغ متوسط نصيب الفرد الواحد من المياه المتاحة في ثلاثة عشر بلدًا من أصل تلك البلدان الثمانية عشر أقل من 500 متر مكعبًا، ما يمثل خط الندرة الشديدة الذي حددته منظمة الصحة العالمية.

الشكل 3- توفر المياه في البلدان العربية (نصيب الفرد بالآمون المكعبة في السنة)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة بيانات نظام المعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة (Aquastat).

FAO, the State of Food and Agriculture, p. 23 25
UNEP, UN Women, PBSO and UNDP, Women and Natural Resources, p. 16 26
المياه أيضًا عنصر أساسي للزراعة والإنتاج الحيواني. وفي حالات النزاع، يتعرض للمياه وتوفّرها للخطر في ظلّ متطلبات التعبير الآلية والألم الذي أصدره الأضرار التي تحقّقت بسبب مساحة المياه السطحية. كما توقّع النزاعات تشمل الموارد المائية وقضاياها. فقد تمّت 18 يونوانًا وتحديًا في فلسطين في عامي 2012 و2013.29 ويزداد الوضع سوءًا عندما تزداد الكثافة السكانية بسبب النزاع وتفرّق مزيدًا من الضغوط على الموارد المائية المتضررة، كما هو الحال في غزة والسودان واليمن.30

وكتيراً ما تتعلق المسؤولية جمع المياه على عاتق النساء والفتيات وبالتالي يتأثر على نحو غير متناضب بأثر النزاع على توفير المياه والحصول عليها، لا سيما في المناطق النائية. إذ يتبعن مساطين طويلة ويترعرع للعفوني والمزمن من الخطر التي تهدد سلامتها. كما يمكن أن يقلق دور الفتيات في تزويد المياه عائقة أمام الحمايتها بالمدرسة، ما يعرضها بشكل أكبر لخطر الزواج في شرك القر وفقدان فرص الحياة. كما أظهرت الدراسات أن غياب مراقبة الصرف الصحي الأزمة والخاصة به تضر النساء والفتيات للعنف 31، وخاصة اللاجئات منهن اللواتي يواجهن قيودًا شديدة في حصولهن على خدمات الصرف الصحي أو خيامات تكنولوجيا في حالات نفس المياه. كما في العراق مثلاً، رغم أنه في الواقع بلد غني بالمياه، نسبه 32، وكم أيضاً حالة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من عدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي في المخيمات 33.

иجد المرأة نفسها في حالات جريمة عندما لا تُعتبر سبيلاً للحصول على مصادر المياه عائقة ينتمي حقها في الأرض. وهذا يضر بالنساء والفتيات الفقراء في المناطق النائية حيث كثيرًا ما يعجز عن تأميم المياه للعائلة عندما يعندن على مصادر مياه مشتركة، ما يزيد تعرضهم للأمراض. فقد كان الأطفال والنساء والفتيات الأشد تأثّراً بقضية الكوليرا والإسهال في العراق.

وفي فلسطين، لا يرتبط حوالي 200 000 نسمة من سكان الريف في الضفة الغربية بشكّة المياه نتيجة للنزاع وقالة هطول الأمطار والجفاف. 34 ويتّزامن ذلك مباشرة على أطراف المياه، إذ يمكن أن تبلغدن لتر واحد من مياه الخزانات أكثر من متوسط أسعارها في تلك المنطقة بنسبة 40 في المائة 35. كما تؤدي القيود التي تعوق الحصول على المياه إلى عزلة الأشخاص الزراعية وتعرض سبل المعيشة للخطر.


UNEP, UN Women, PBSO and UNDP, Women and Natural Resources, p. 23 30

UN Women, "Women and the environment”. Available at: http://beijing20.unwomen.org/en/in-focus/environment 31

ESCWA, "Arab region and Western Asia", p. 710 32

المراجع نفسه.

UNEP, UN Women, PBSO and UNDP, Women and Natural Resources (Case study 4, p. 22) 34

المراجع نفسه.

المراجع نفسه.
جيم الزراعة

تشكل النساء 43 في المائة من القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية، وحوالي 50 في المائة في الشرق الأوسط. ولا تزال الفجوة في الدخل بين الرجل والمرأة قائمة في مجال الزراعة حيث تبلغ 21 في المائة في بلدان مثل لبنان. ويسنة ردم الفجوة بين الجنسين في الزراعة على زيادة الإنتاج الغذائي وتخفيف عدد الذين يعيشون في الجوع بمقدار 100 إلى 150 مليون شخص في جميع أنحاء العالم.

ونتيجة لانخفاض الدخل وتفاوت فرص العمل في القطاع الزراعي، تتزايد أحياناً تدفقات النازحين إلى المدن، كما هو الحال في تونس والجمهورية العربية السورية ولبنان وفلسطين والمغرب. وكما هو مبين في الشكل 4، يمكن أن تحول النزاعات دون عمل المرأة في القطاع الزراعي. وفي فلسطين، انخفضت العمال للنساء في الزراعة من نسبة 31.9 في المائة في عام 1999 إلى 21.4 في المائة في عام 2010. وفي الجمهورية العربية السورية، انخفضت العمال للنساء بنسبة 28 في المائة، من 50.2 في المائة في عام 1999 إلى 20.2 في عامي 2010 و2011. أما اليمن فقد سجل أشد انخفاض في هذا المعدل، إذ تمت نسبة النساء العاملات في الزراعة من 87.8 في المائة في عام 1999 إلى 28 في المائة فقط في عام 2010.

الشكل 4- عملة المرأة في الزراعة في بلدان عربية مختارة متأثرة بالنزاعات


المصدر: المراجع نفسه، الصفحة 20.

36


39 FAO, The State of Food and Agriculture, p. 42

40 ESCWA, "Arab region and Western Asia", p. 708
والمرأة مسؤولة عن الإنتاج الحيواني على نطاق صغير، وثلثاً من مربي الماشية في العالم هم النساء.\footnote{41} إذ تهتم المرأة بالزراعة والحيوانات المقدمة لمنتجات الحليب، وتبيع البضائع وتنتج الألبان والأضاح. وفي حالات النزاع، تتحمل المرأة عواقب الخسائر أو الأضرار التي تلحق أيضاً بالأنشطة المدمرة للدليل. في أوقات الحرب، تتعرض الماشية لمعدلات عالية من القتل أو السرقة أو الأمراض، ما يمثل من رása العائلات ويفاقم الفقر وسوء التغذية. وفي حال الخسائر في المحاصيل والماشية، تؤدي المرأة إلى المنتجات الحربية غير الخفيفة (مثل الفواكه أو المكسرات أو الفطر) سعياً وراء الأمن الغذائي.

DAL- الأمن الغذائي

تأثر الزراعات على العناصر الأربعة للأمن الغذائي وهي توفر المنتجات الغذائية واستخدامها والحصول عليها. ويشير توفر الغذاء إلى الإنتاج إما محلياً أو عن طريق شراء ما يكفي من المنتجات الغذائية لتلبية احتياجات التغذية. ويشير الاستقرار إلى الحصول الدائم على ما يكفي من الغذاء والأصول التي تؤمن الموارد. وتظهر البيانات أن المرأة في أوقات الحرب تخفيف من استخدامها الغذائي لطعام سائر أفراد العائلة، ما يترك عواقب خطيرة على صحتها. ويشير الاستقرار إلى طريقة معالجة المنتجات الغذائية واستخدامها في عملية تحضير الطعام. ومن ثم تأتي عادة هذه المهمة، فهي تضع في بدور حيوية في استخدامها استعداداً لمتاعب الأزمات. يمكن أن تتم الأمور عن النفاك الذي ينتشر عادة في حالات النزاع، وعن الكوارث المرتبطة بالمناخ مثل الفيضانات التي يمكن أن تسبب أضرارًا إلى الأراضي والموارد المائية. أما الحصول على الغذاء فيشير إلى الحق بإنتاجه وبيعه واستخدامه في سبيل التغذية الذاتية. ويمكن أن يحمل عدم التكافؤ بين الجنسين والهرومات الجنسانية دون حصول المرأة على الغذاء.\footnote{44}

وكما هو مبين في الشكل 5، فإن معدلات الأمن الغذائي متدنية في البلدان العربية المتحدة بالنزاعات. إذ سجلت الجمهورية العربية السورية واليمن والسودان أدنى نقاط على مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) في عام 2015 (وتحديثاً 40.6 في المائة و37.3 في المائة و36.5 في المائة على التوالي). وسجلت البلدان الأكثر استقراراً مثل المملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة 72.8 و75.6 في المائة على التوالي في عام 2015. والبيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي غير متوفرة.

والمرأة أكثر عرضة للمنعذرة من الآثار الصحية لترجمة الأمان الغذائي بسب النزاع أو تغيير المناخ. وتؤثر بعض الأمراض مثل نقص التغذية وفقر الدم والملاريا على النساء بصورة خاصة ولا سيما الحوامل أو المن🔒رات. وفي اليمن والسودان والعراق، تتعاني نسبة 36 في المائة و34 في المائة من النساء من فقر الدم.\footnote{45}

\footnote{41} UNEP, UN Women, PBSO and UNDP, Women and Natural Resources (Case study 4, p. 20)
\footnote{42} CCAFS and FAO, Training Guide: Gender and Climate Change Research in Agriculture, p. 10
\footnote{43} المراجع نفسه الصفحة 17
\footnote{44} المراجع نفسه الصفحة 11
\footnote{45} UNDP, Powerful Synergies, p. 110
الشكل 5- مجموع نقاط بعض البلدان العربية وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، 2015


الخلاصة والتوصيات على صعيد السياسات

1. أن جهود المرأة تقسم بمشاركتها المحدودة في وضع السياسات. ينبغي أن تكون المرأة جهة فاعلة في وضع السياسات البيئية والمشتركة الرئيسية المستهدفة، بما يتناهي مع المعركة الدولية ذات الصلة. إذ تشكل المشاركة الفاعلة للمرأة ومشاركتها في الحكومة البيئية سبيلاً لضمان استخدام الموارد اللازمة للبقاء على قيد الحياة في حالات النزاع وإدارتها بالطريقة الأمنية والمثلى، وسبيلًا لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة العربية.

2. توصيات التالية من التوصيات موجهة إلى وضع السياسات البيئية في المنطقة العربية، وتهدف إلى تزويدها بالتدابير التشريعية والموثوقة التي تدرج منظور النوع الاجتماعي في كافة مراحل وضع السياسات.

1. إجراء تحليل على أسس النوع الاجتماعي كشرط أساسي: قبل صياغة السياسات البيئية، ينبغي إجراء تحليل على أسس النوع الاجتماعي لتحديد احتياجات الرجل والمرأة على حد سواء وجمع البيانات اللازمة المتعلقة بالاستهلاك وغيرها من البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، وذلك بشكل منظم.
اعتماد استراتيجية تراعي الفوارق بين الجنسين: لضمان فعالية استراتيجيات تغيير المناخ، ينبغي أن تأخذ
في الاعتبار تداعيات التباين في تأثر الرجل والمرأة بغير المناخ. وهذا ينطبق على استراتيجيات تغيير
المناخ في حالات النزاع والأوضاع الإنسانية التي تواجه فيها المرأة تحديات أكبر.

3- إجراء تقييم للأثر كخطوة أولى: إجراء تقييم أثر تغيير المناخ على النساء والرجال في البلدان
المتأثرة بالنزاعات.

4- اعتماد تدابير مؤسسية لتحسين المساءلة: وضع خطط عمل وطنية وتنفيذها، وإنشاء متابعة تنفيذها
بهدف التصدي لأثر تغيير المناخ والنزاع على النساء والرجال.

5- إشراك المرأة في وضع السياسات: ضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في عمليات وضع السياسات البيئية،
ولا سيما في صياغة استراتيجيات التخفيف من أثر تغيير المناخ.

6- التوجه إلى المرأة بصفتها المستفيدة من السياسات البيئية: التركيز على المرأة بصفتها الفئة المستهدفة
الرئيسية في إجراءات التأهيل للكوارث والتخفيف معها والتخفيف من أثارها، باعتبار أن المرأة تدير
الموارد الطبيعية وتوجه أسرتها في ظروف النزاع.

7- تعزيز العمليات التشاركية والملكية المحلية: العمل مع المجتمعات المحلية بطريقة تشاركية وتزويدها بالبرامج
الرامية إلى بناء قدراتها وتوسيعها بشأن دور المرأة في التكيف مع أثار تغيير المناخ في حالات النزاع.

8- تشجيع تشارك المعرفة والتعلم سبلاً للمضي قدمًا: تعزيز تشارك المعرفة وتبادل أفضل الممارسات
والدروس المستفادة في صياغة خطط العمل الوطنية المراعية للفوارق بين الجنسين وتثبيتها للتصدي
لأثر تغيير المناخ في حالات النزاع.